نجاسته فقال مراده تعالى باطنه تماطلقه الله منه لانما دخل من خارج وهذا
ظاهر ذكره الاصحاب حيث قالوا في النجاسة في محلها لا تحكم عليها بحكم النجاسة انما
يحكم اذا خلت الاتان عند وانا لبي باطنه فانه يخشه لانه اذا خلت حكم عليه
بالنجاسة بلا في الباطن فتنجسه ثم يطهر فبعد ذلك قد يستبي البه بحكم بطهارته
لجنس بحكم عليه بالنجاسة واطال في بعض هذا ولم اسمعه بعد ما خارجا عن المذهب
بل قضيته طلاقه انه مقتضى مذهب انه في مباحثه طويلة كانت بيني وبينه وقع فيها
ذكر مسئلة العين ومسئلة الحبط في الصوم وغيرها ومن ثم قد منه في مسائل المذهب
م وان امتداد المدة في مسح الخف بحسب لبسه وهو مذهب الحسن البصري م وانه
لو فعل في الليلة المطيرة ويحتمل ان المؤذنين يتسامحون ويقولون الاصلوا في بدلها
رحالكم لا يكتب به بأس والاصحاب متفقون على انه يقول ذلك بعد فراغهم من الاذان
او عند ذكر الحيعلتين م وانه ان مسح عن الصحابة وتابعيهم في بلد اي عوانة عن ابن
مسعود فلما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم قال السلام على النبي دل على ان الخطاب في السلام
غير واجب فلا يكون اوله السلام عليك ايها النبي بل السلام على النبي وقد كان المذهب
على الشيخ الامام ان النجابي رحمه الله ذكره في كتاب الاستيذان من حديث ابن مسعود
بعد ذكر السلام بصيغة كانهم كانوا يقولون ذلك وهو يبين الظاهر هم
قال فلما بلغ قلنا السلام يعني على النبي كذا وقع في النجابي ولو كان صريحا في ان ابن مسعود
قال قلنا السلام على النبي لكان الاعتماد على نحو ما في ابي عوانة مع ما في النجابي
دليلا على عدم استحضار ما في النجابي وقت العزو والله لبس بصريح بل الظاهر من
قوله قلنا السلام لي ذكرنا السلام كما تقدم ذكره في حياته ولم يسمع ابن مسعود السلام

على كونه بتجاب الخطاب اوبدونها انما كلامه على اصل السلام من حيث هو وقول
الراوي يعني على النبي هذا ليس من كلام ابن مسعود ولم يزد ابن مسعود على ما في صحيح
النجابي على قوله قلنا السلام وقسر الراوي بقوله يعني على النبي ويحتمل ان يريد يعني
اصل السلام على النبي معرضا عن كونه بتجاب خطاب اولبس بتجاب خطاب لانه قد عرف
لجنسه بحكم خارج ويحتمل ان يريد اعرضنا بعد ما قبض عمن كان الخطاب وافضرنا
على قولنا السلام على النبي عن ان ذلد بن كلام الراوي عن ابن مسعود وليس من
كلام ابن مسعود فلما كان في سند ابي عوانة بن كلام ابن مسعود جزما اقتضى ذلك عزوه
اليه هذا مع تجويز ان لا يكون الشيخ الامام استحضر ما في النجابي في ذلك الوقت
فقد قدمنا انه ربما انفق لاجل منه اضعف ذلك او ان يكون مع ذكره له اعرض
عنه لما ذكرناه ولانه كان في اليمن الاول بن شرح المنهاج بحضرة جدة او لا يستطيع
مشيت فيما يقول ان ماخذ من هذا اعراض المصحابه عن كون الخطاب اصلا
ومن ثم قال الشيخ الامام ان صح عن الصحابة فلبكن المراد على بصرة بن وجده م وان
من كان في المسجد فادركته في بعض الصلاة ولم يجل له الحي وهو بعض وجه حادثة هي
يوجه فيه م وان من ادرك الامام وهو راكع فاحرم ثم ركع الامام لم يكن مدركا للركعة وهو مذهب
النجابي صاحب الصحيح وابن خزيمة والضبع من اصحابنا م وانه يصح اقتدا المخالف بمخالفه
ثم يحتمل انه تعلم انه مس لا واجبا اتما في اعتقاد الامام او الما موم ضعيفا مثلا
فما اذا اقتدى بحنفي اعتقد او سر ذكره وجوز ان يكون هذا هو قول ابي عوانة في المسئلة الاستناد
وان كان الاستاذ اطلق منع الاقتداء اطلاقا م وقال الى وضع البدين قبل
الركبتين في السجود كما هو مذهب مالك م واستقل قول الاصحاب ان محل المصلي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)